



تحرير الاعتقاد
في
شرح تجريد الاعتقاد

www.ketab.ir

المؤلف:
محمد المحمدي





سرشناسه: محمدی، محمد، ۱۳۶۰ بیست و ششم بهمن -
 عنوان قراردادی: تجرید الکلام فی تحریر عقاید الاسلام شرح
 عنوان و نام پدیدآور: تحریر الاعتقاد فی شرح تجرید الاعتقاد المؤلف محمد المحدثی
 مشخصات نشر: قم: میراث ماندگار، ۱۳۴۵ ق. = ۱۴۰۲.
 مشخصات ظاهری: ۷۲۰ ص.
 شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۳۱۴-۲۳۸-۵
 وضعیت فهرست نویسی: فیا
 یادداشت: زبان: عربی
 یادداشت: کتاب حاضر مقدمه‌ای فارسی دارد
 یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر کتاب تجرید الکلام فی تحریر عقاید الاسلام تألیف نصیرالدین طوسی است.
 یادداشت: کتبنامه: ص. ۷۰۷-۷۱۵؛ همچنین به صورت زیر نویس.
 موضوع: نصیرالدین طوسی، محمد بن محمد، ۵۹۷-۶۷۲ ق. تجرید الکلام فی تحریر العقاید الاسلام — نقد و تفسیر
 موضوع: کلام شیعه امامیه — قرن ۷ ق.
 ۱۳th century — Imamite Shiites theology
 شناسه افزوده: نصیرالدین طوسی، محمد بن محمد، ۵۹۷-۶۷۲ ق. تجرید الکلام فی تحریر العقاید الاسلام شرح
 رده بندی کنگره: BP۲۱۰
 رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲
 شماره کتابشناسی ملی: ۹۵۳۹۷۲۹
 اطلاعات رگرورد کتابشناسی: فیا

www.ketab.ir

اسم الكتاب: تحریر الاعتقاد فی شرح تجرید الاعتقاد

المؤلف: محمد المحدثی

الناشر: میراث ماندگار

الطبعة: الأولى

تاریخ الطبعة: ۱۴۴۵ هـ. ق. / ۱۴۰۲ هـ. ش

الکمية: ۳۰۰ نسخه

سید

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۳۱۴-۲۳۸-۵

جميع حقوق النشر و الطبعة و الترجمة و الاستخدام الإلكتروني محفوظة للمؤلف



فهرس الطالب

المطلوب: الوجود زائد على الماهية ذهنياً لا خارجاً. ٥٩	در آمد ٢١
- المطلوب: الوجود منقسم إلى الذهني والمخارجي. ٦٠	كلام أول: نیاز انسان به منطق ٢١
- المدعى: لم يكن الوجود الذهني موجوداً. ٦١	- كلام دوم: نیاز انسان به فلسفه ٢٢
- المطلوب: ليس الوجود معنى زائداً على الحصول	- كلام سوم: نیاز انسان به علم كلام ٢٣
العيني بحيث به تحصل الماهية في العين ٦٢	- كلام چهارم: تفاوت منطق با فلسفه و كلام ٢٤
- المطلوب: الوجود لا تزايد فيه ٦٣	- كلام پنجم: تفاوت فلسفه و كلام با يكديگر ٢٤
- المطلوب: الوجود لا اشتداد فيه ٦٣	- كلام ششم: نسبت كلام و فلسفه با دين ٢٧
- المطلوب: الوجود لا ضد له ٦٤	- كلام هفتم: عصمت منطق و برهان ٢٩
- المطلوب: الوجود لا مثل له ٦٤	- كلام هشتم: نقش عقل در فهم شريعت ٣٠
- المطلوب: الوجود مخالف لغيره من المعقولات. ٦٥	- كلام نهم: عقل در علم كلام ٣١
- المطلوب: الوجود لا ينافي المعقولات. ٦٥	- كلام دهم: محقق نصير الدين طوسي قدس ٣١
- المطلوب: الوجود خير محض ٦٦	- كلام يازدهم: كتاب «تجريد الاعتقاد» ٣٢
- المطلوب: الوجود يساوق الشئبة. ٦٧	- كلام دوازدهم: كتاب «تحرير الاعتقاد» ٣٣
- المطلوب: لا تتحقق الشئبة بدون الوجود ٦٧	
- المدعى: المعدوم ثابت. ٦٩	
- المطلوب: لا واسطة بين الموجود والمعدوم ٧١	
- المدعى: الوجود واسطة بين الموجود والمعدوم. ٧١	
- بطلان فروعات اثبات الذوات في العدم، وفروعات	
اثبات الحال ٧٤	
- أحكام الوجود المطلق والمقيد، وما يقابلهما ٧٦	
- المطلوب: الوجود بسيط. ٧٨	
- المطلوب: الوجود لا جنس له ٧٨	

المقصد الأول في الأمور العامة

الفصل الأول في الوجود والعدم

- المطلوب: مفهوم الوجود لا معرف له ٤٧
تنبيه ٤٧
الدلائل الباطلة ٤٨
- المطلوب: مفهوم الوجود مشترك معنوي ٥١
- المطلوب: مفهوم الوجود يغير مفهوم الماهية ٥٣
- المدعى: مفهوم الوجود لا يغير مفهوم الماهية ٥٨



- ٧٨ - المطلوب: الوجود لا فصل له.
- ٧٩ - المطلوب: الوجود متكرر بالذات.
- ٧٩ - المطلوب: الوجود مشكك.
- ٨٠ - المطلوب: ليس الوجود جزءاً لا من أفرادهِ ولا من موضوعات أفرادهِ.
- ٨١ - المطلوب: ليست الشئنية المطلقة ذات فرد ثابت في الخارج.
- ٨٢ - المطلوب: الأعدام متميزة.
- ٨٣ - عروض العدم على نفسه.
- ٨٤ - دفع توهم.
- ٨٤ - أن عدم الأخصّ أعمّ من عدم الأعمّ.
- ٨٥ - قسمة الوجود والعدم إلى المحتاج والغني.
- ٨٦ - مفهوم الموادّ الثلاث.
- ٨٧ - تعريف الموادّ الثلاث.
- ٨٨ - تنبيه.
- ٨٩ - أقسام الموادّ الثلاث.
- ٩٠ - معاني الضرورة.
- ٩١ - معاني الامكان.
- ٩٣ - المطلوب: الوجوب والامتناع والامكان أمور اعتبارية.
- ٩٤ - المدعى: الامكان موجود في الأعيان.
- ٩٤ - بعض أحوال الموادّ الثلاث.
- ٩٤ ١- انقسام الوجوب والامتناع إلى ما بالذات وما بالغير.
- ٩٤ ٢- معروض الوجوب والامتناع بالغير هو الممكن بالذات.
- ٩٥ ٣- لا ممكن بالغير.
- ٩٥ ٤- كيفية عروض الامكان.
- ٩٧ - المطلوب: مناط حاجة الممكن إلى العلة هو الامكان دون الحدوث.
- ١٠٠ - المطلوب: أن الشئ ما لم يجب لم يوجد وما لم يتمتع لم يعدم؛ فالقول بالأولوية باطل مطلقاً.
- ١٠٠ - المطلوب: الامكان لازم للماهية.
- ١٠٠ - المطلوب: ليس وجوب الفعليات بلازم للماهية.
- ١٠٠ - المطلوب: نسبة الوجوب إلى الامكان نسبة تمام إلى نقص.
- ١٠١ - الامكان الاستعدادي.
- ١٠١ - خصوصيات الامكان الاستعدادي.
- ١٠٣ - الحدوث والقدم، وأقسامهما.
- ١٠٣ - أقسام السبق واللاحق والمعية.
- ١٠٤ - المطلوب: السبق مقول على أنواعه بالتشكيك.
- ١٠٥ - المطلوب: ليس السبق جنساً لما تحته من الأقسام.
- ١٠٦ - المطلوب: التقدّم والتأخّر دائماً يعرضان الماهية باعتبار أمر خارج عنها.
- ١٠٦ - المطلوب: القدم والحدوث الحقيقيان لا يعتبر فيهما الزمن.
- ١٠٧ - المطلوب: الحدوث الذاتي متحقق.
- ١٠٧ - المطلوب: القدم والحدوث اعتباران عقليان.
- ١٠٨ - المطلوب: الشئ الواحد إذا كان قديماً استحال أن يكون حادثاً.
- ١٠٩ - المطلوب: الشئ الواحد إذا كان واجباً بالذات استحال أن يكون واجباً بالغير.
- ١٠٩ - خواص واجب الوجود بالذات.
- ١٠٩ - المطلوب: الواجب بالذات لا يكون مركباً.
- ١١٠ - المطلوب: الواجب بالذات لا يكون جزءاً من غيره.
- ١١١ - المطلوب: الواجب بالذات لا يكون وجوده وجوبه زائداً على ذاته.
- ١١١ - دفع الاشكالات.

الفصل الثاني في الماهية و لواحقها

- تفسير الماهية ١٤٣
- المطلوب: حقيقة كل شيء واحدة مغايرة لما يعرض لها من الاعتبارات ١٤٤
- المطلوب: الماهية من حيث هي ليست إلا هي ١٤٤
- اعتبارات الماهية وأقسام الكلّي ١٤٥
- انقسام الماهية إلى البسيط والمركّب ١٤٨
- المطلوب: هذا القسمان موجودان ١٤٨
- المطلوب: وصف البساطة والتركيب اعتباريان ١٤٩
- المطلوب: وصف البساطة والتركيب متافيان تسافي ١٤٩
- سلب وإيجاب ١٤٩
- المطلوب: البسيط والمركّب قد يتضايقان ١٤٩
- المطلوب: الماهية البسيطة كالمركّبة محتاجة إلى العلة ١٥١
- أقسام الماهية بحسب الافتقار إلى المحلّ وعدمه ١٥١
- أجزاء الماهية بحسب وجودها وعدمها ١٥٢
- الذهني والخارجي ١٥٢
- المطلوب: أجزاء الماهية الواحدة بعضها محتاجة إلى بعض ١٥٣
- المطلوب: لا يمكن شمول احتياج الأجزاء بعضها إلى بعض باعتبار واحد ١٥٣
- أقسام أجزاء الماهية الواحدة ١٥٤
- نسبة أجزاء الماهية الواحدة بعضها مع بعض ١٥٤
- اعتبارات الأجزاء المتداخلة ١٥٥
- مباحث في الجنس والفصل ١٥٦
- ١- المطلوب: الجنس والفصل مجعولان بجعل واحد ١٥٦
- ٢- الجنس كالمادة، والفصل كالصورة في نوع تحصيل المركّب ١٥٦

- المدعى: الواجب بالذات وجوده زائد على ذاته ١١٢
- المطلوب: الوجود من المحمولات العقلية ١١٤
- المطلوب: الوجود والعدم وجهاتهما، والماهية، والكلية والجزئية، والذاتية والعرضية ١١٤
- أحكام متعلّقة بالوجود والعدم باعتبار حصولهما في الذهن ١١٥
- كيفية الصدق والكذب في القضايا ١١٧
- كيفية حمل الوجود والعدم على الماهيات وأحكامه ١١٨
- اشكال في حمل الوجود والعدم على الماهية وجوابه ١١٩
- اشكال في سلب الوجود عن الماهية وجوابه ١٢٠
- انقسام الموجود إلى ما بالذات، وإلى ما بالعرض ١٢١
- المطلوب: المعدوم لا يعاد ١٢٢
- المدعى: لم يمتنع إعادة المعدوم بعينه ١٢٤
- انقسام الموجود إلى الواجب بالذات، والممكن بالذات ١٢٦
- دفع الشبهات عن الامكان ١٢٦
- المطلوب: الحكم بأن الممكن محتاج إلى العلة بديهي ١٢٩
- المدعى: الممكن لا يحتاج إلى العلة ١٣٠
- المطلوب: الممكن محتاج إلى العلة بقاءً ١٣٥
- المدعى: الممكن لا يحتاج إلى العلة بقاءً ١٣٥
- المطلوب: القديم الممكن محتاج إلى العلة ١٣٦
- المطلوب: القديم الممكن لا يمكن أن يكون أثراً لمختار ١٣٦
- المطلوب: لا قديم مطلقاً ذاتياً أو زمانياً سوى الله تعالى ١٣٧
- المطلوب: الحادث لا يفترق إلى المدة والمادة ١٣٨
- المطلوب: القديم لا يجوز عليه العدم ١٣٨





- ٣- الجنس معلول، و الفصل علة ١٥٧
- ٤- المطلوب: ما لا جنس له فلا فصل له ١٥٧
- ٥- المطلوب: كل فصل تام فهو واحد ١٥٧
- ٦- المطلوب: لا يمكن وجود جنسين في مرتبة واحدة
لنوع واحد ١٥٨
- ٧- المطلوب: لا تركيب عقلي إلا من الجنس و الفصل ١٥٩
- ٨- المطلوب: يجب تاهي الجنس و الفصل ١٦٠
- ٩- المطلوب: الجنس و الفصل اضافيان ١٦٠
- ١٠- المطلوب: الجنس و الفصل متقابلان ١٦٠
- ١١- المطلوب: لا يمكن أخذ الجنس جنساً لفصله ١٦١
- ١٢- المطلوب: الجنس أعم من النوع ١٦١
- ١٣- المطلوب: الفصل مساوي للنوع ١٦١
- ١٤- تقسيمات للجنس و الفصل ١٦٢
- ١- انقسام الجنس و الفصل يمثل انقسام العقلي ١٦٢
- المطلوب: التشخص اعتبار عقلي ١٦٣
- سبب تشخص الماهية ١٦٤
- الماهية تشخص إما بنفسها أو بأعراضها الخاصة
الحالة في المادة ١٦٤
- المطلوب: الماهيات النوعية ما هي غير متكررة الأفراد،
و ما هي متكررة الأفراد ١٦٤
- المطلوب: التميز يغاير التشخص ١٦٥
- المطلوب: التشخص يغاير الوحدة ١٦٦
- المطلوب: الوحدة تغاير الوجود ١٦٧
- المطلوب: الوحدة تساق الوجود ١٦٧
- المطلوب: مفهوم الوحدة لا معرف لها ١٦٨
- تسيه ١٦٨
- المطلوب: ليست الوحدة و الكثرة أمرين عنيين ١٦٩
- المطلوب: ليست تقابل الوحدة و الكثرة بتقابل
- جوهري ١٦٩
- المطلوب: تقابل الوحدة و الكثرة تقابل بالعرض تقابل
التضاييف ١٧٠
- أقسام الوحدة و الكثرة ١٧١
- المطلوب: الوحدة مقولة بالتشكيك ١٧٣
- اختلاف أسماء الوحدة ١٧٣
- المطلوب: الاتحاد بين الشئين محال ١٧٤
- المطلوب: ليست الوحدة بعدد ١٧٥
- المطلوب: الوحدة مبدأ العدد ١٧٥
- المطلوب: الاثنية نوع من العدد ١٧٦
- المطلوب: الأعداد أنواع لا تنأى ١٧٦
- المطلوب: الأعداد أنواع مختلفة الحقائق ١٧٧
- المطلوب: أنواع العدد أمور اعتبارية ١٧٧
- المطلوب: الوحدة تعرض لكل شيء ١٧٨
- امتيان الوحدات و الكثرات بعضها عن بعض ١٧٩
- أنواع اضافات الوحدة و الكثرة ١٨٠
- المطلوب: التقابل يعرض على الكثرة ١٨٠
- المطلوب: عروى التقابل على الوحدة محال ١٨٠
- أنواع التقابل الأربعة ١٨١
- المطلوب: التقابل مقول على أنواعه بالتشكيك ١٨٢
- بعض أحكام تقابل التناقض ١٨٣
- بعض أحكام تقابل العدم و الملكة ١٨٤
- بعض أحكام التضاد ١٨٥
- الفصل الثالث في العلة و المعلول
- تعريف العلة و المعلول ١٨٩
- أقسام العلة ١٨٩
- تعريف العلة الفاعلية ١٩٠

- المطلوب: يجب وجود المعلول عند وجود الفاعل
بجميع جهات التأثير. ١٩٠

- المطلوب: لا يجوز بقاء المعلول بعد انعدام الفاعل
المستجمع لجميع الشرائط. ١٩١

- المطلوب: الفاعل مع وحدته الحقيقية يتحد معلوله. ١٩١.

- المدعى: لم يكن الفاعل مع وحدته الحقيقية يتحد
معلوله. ١٩٢

- المطلوب: المعلول مع وحدته الشخصية يتحد فاعله. ١٩٣.

- المطلوب: المعلول مع وحدته النوعية يمكن أن يتكرر
فاعله. ١٩٣

- المطلوب: العلّة والمعلولة من ثواني المعقولات. ١٩٤.

- المطلوب: العلّة والمعلولة بينهما تقابل التضايّف. ١٩٤.

- جواز أو امتناع اجتماع العلّة والمعلولة. ١٩٥

- المطلوب: تعاكس العلّة والمعلول محال. ١٩٥

- المطلوب: التسلسل محال. ١٩٦

- المطلوب: أنّ العلّة الوجودية يجب أن يكون معلولها
وجودياً. ١٩٨

- المطلوب: أنّ المعلول الوجودي يستند إلى العلّة
الوجودية. ١٩٩

- المطلوب: أنّ العلّة العدمية يجب أن يكون معلولها
عدمياً. ١٩٩

- المطلوب: أنّ المعلول العدمي يستند إلى العلّة
العدمية. ١٩٩

- المطلوب: الشيء الواحد من كلّ وجه لا يكون قابلاً و
فاعلاً لشيء واحد. ٢٠٠

- المطلوب: العلّة تجب أن تكون ماهيتها مخالفة لماهيّة
المعلول. ٢٠١

- المطلوب: لا يجوز أن يكون ما مع العلّة علّة. ٢٠١

- المطلوب: لا يجوز أن يكون ما مع المعلول معلولاً. ٢٠٢.

- المطلوب: أشخاص العنصريّات لا تكون علّة ذاتيّة
بعضها لبعض. ٢٠٢

- كيفية صدور الأفعال منّا. ٢٠٤

- المطلوب: القوى المقارنة للمادّة لا تؤثر إلاّ بمشاركة
الوضع. ٢٠٦

- المطلوب: القوى المقارنة للمادّة متناهية الآثار مدّة و
عدّة وشدّة. ٢٠٦

- المطلوب: القوى القسرية المقارنة للمادّة متناهية الآثار
مدّة. ٢٠٧

- المطلوب: القوى القسرية المقارنة للمادّة متناهية الآثار
عدّة. ٢٠٨

- المطلوب: القوى القسرية المقارنة للمادّة متناهية الآثار
شدّة. ٢٠٨

- المطلوب: القوى الطبيعية المقارنة للمادّة متناهية
الآثار. ٢٠٩

- العلّة المادية. ٢١٠

- العلّة الصورية. ٢١٢

- العلّة الغائية. ٢١٣

- المطلوب: كلّ فاعل قاصد فهو ذو غاية في فعله. ٢١٣.

- الغاية فيما يعدّ لعباً أو جزافاً، وغير ذلك من الأفعال
الاختيارية. ٢١٤

- الغاية فيما يعدّ من الطبيعيات أو الاتفاقيات. ٢١٥

- أقسام العلل الأربع. ٢١٦

١- البسيطة والمرتبّة. ٢١٦

٢- بالقوّة وبالفعل. ٢١٦

٣- الكلّيّة والجزئية. ٢١٧

٤- الذاتية والعرضية. ٢١٧



- ٥- العامة والخاصة..... ٢١٧
٦- القريبة والبعدة ٢١٧
٧- المشتركة والخاصة ٢١٨
بعض أحوال العلل ٢١٨

المقصد الثاني في الجواهر والأعراض

الفصل الأول في الجواهر

- قسمة الممكنات بقول كلي ٢٢٥
المطلوب: الجوهرية والعرضية من ثواني المعقولات. ٢٢٧
المطلوب: لا تضاد بين الجواهر، ولا بين الجواهر والأعراض ٢٢٩
المدعى: الفناء ضد للجواهر ٢٢٩
المطلوب: يجوز حلول الحالين المتخالفين في محل واحد ٢٣٠
المطلوب: لا يجوز حلول الحالين المتخالفين في محل واحد ٢٣٠
المطلوب: لا يجوز حلول حال واحد بمحلين ٢٣١
المطلوب: انقسام المحل لا يستلزم انقسام الحال ٢٣١
المطلوب: انقسام الحال لا يستلزم انقسام المحل ٢٣١
المطلوب: انتقال العرض من موضوع إلى موضوع محال ٢٣٢
المطلوب: يجوز قيام العرض بالعرض ٢٣٢
المطلوب: لا وجود لوضعي مستقل لا يتجزأ ٢٣٣
المدعى: الوضعي المستقل الذي لا يتجزأ موجود ٢٣٦
المطلوب: ليس الجسم مركباً من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل ٢٣٨
المطلوب: الجسم قابل للقسمة الانفكاكية قبولاً ذاتياً ٢٤١

- المطلوب: لم تكن المادة موجودة ٢٤٢
المطلوب: كل جسم ذو مكان ٢٤٣
المطلوب: كل جسم ذو مكان طبيعي ٢٤٣
المطلوب: كل جسم ذو مكان طبيعي واحد ٢٤٤
مكان الجسم المركب ٢٤٤
المطلوب: كل جسم ذو شكل ٢٤٥
المطلوب: الشكل الطبيعي للجسم هو الكرة ٢٤٥
المطلوب: المكان هو البعد ٢٤٦
المدعى: لم يكن المكان هو البعد ٢٤٦
المطلوب: لم يكن المكان هو السطح ٢٤٧
المطلوب: لم يكن الخلاء موجوداً ٢٤٨
تفسير الجهة ٢٥٠
المطلوب: الجهة موجودة ٢٥٠
المطلوب: ليست الجهة منقسمة ٢٥١
انقسام الجهة ٢٥١
المطلوب: الجهة غير الطبيعي غير متناه ٢٥٢

الفصل الثاني في الأجسام

- أقسام الأجسام ٢٥٥
البحث عن الأجسام الفلكية ٢٥٥
البحث عن الأجسام البسيطة العنصرية ٢٥٨
البحث عن الأجسام المركبة العنصرية ٢٦٢

الفصل الثالث في بقية أحكام الأجسام

- المطلوب: الأجسام متناهية الأبعاد ٢٦٧
المطلوب: الأجسام متماثلة ٢٦٨
المطلوب: الأجسام باقية ٢٦٩

قوى النفس الناطقة	٢٩٥
القوى النباتية	٢٩٦
القوى الحيوانية	٢٩٧

الفصل الخامس في الأعراض

أقسام الأعراض	٣٠٧
الأول: الكم	٣٠٧
تعريف الكم	٣٠٧
الكم هو ما يقبل القسمة لذاته	٣٠٧
أقسام الكم	٣٠٨
وهو على قسمين	٣٠٨
خواص الكم	٣٠٨
أحكام الكم	٣٠٩
٢- المطلوب: لا تضاد بين الكميات	٣١٠
الثاني: كيف	٣١٤
تعريف كيف	٣١٤
أقسام كيف	٣١٤
١- الكيفيات المحسوسة	٣١٥
١-١- أقسام الكيفيات المحسوسة	٣١٥
١-٢- أحكام الكيفيات المحسوسة العامة	٣١٥
١-٣- أحكام الكيفيات المحسوسة المختصة	٣١٧
الأولى: الكيفية المحسوسة الملموسة	٣١٧
الثانية: الكيفية المحسوسة المبصرة	٣٢٢
الثالثة: الكيفية المحسوسة المسموعة	٣٢٥
الرابعة: الكيفية المحسوسة المبطومة	٣٢٧
الخامسة: الكيفية المحسوسة المشمومة	٣٢٧
٢- الكيفيات الاستعدادية	٣٢٧
٣- الكيفيات النفسانية	٣٢٨

المطلوب: الأجسام تجوز خلوها عن بعض الكيفيات	٢٦٩
المطلوب: الأجسام تجوز رؤيتها بذواتها	٢٦٩
المطلوب: الأجسام كلها حادثة	٢٧٠
المطلوب: العالم الجسماني كلها حادث	٢٧١
الشبهة الأولى	٢٧٢
الشبهة الثانية	٢٧٢
الشبهة الثالثة	٢٧٣
الشبهة الرابعة	٢٧٤

الفصل الرابع في الجواهر المجردة

المدعى: ليس العقل بموجود	٢٧٧
المدعى: العقل موجود	٢٧٨
تعريف النفس	٢٨٢
المطلوب: النفس الناطقة مغايرة للمزاج	٢٨٣
المطلوب: النفس الناطقة مغايرة للبدن	٢٨٤
المطلوب: النفس الناطقة جوهر	٢٨٥
المطلوب: النفس الناطقة مجردة	٢٨٦
المطلوب: النفوس الناطقة متحدة بالنوع	٢٨٩
المدعى: النفوس الناطقة مختلفة بالنوع	٢٨٩
المطلوب: النفوس الناطقة حادثة	٢٩٠
المطلوب: لكل نفس بدن واحد	٢٩١
المطلوب: لكل بدن نفس واحد	٢٩٢
المطلوب: النفس الناطقة لا تقنى بفناء البدن	٢٩٢
المطلوب: لا تصير النفس الناطقة بعد خروجها عن البدن مبدأ صورة لبدن آخر	٢٩٣
المطلوب: النفس الناطقة تعقل الكليات بذاتها	٢٩٣
المطلوب: النفس الناطقة تدرك الجزئيات بالقوى الجسمانية	٢٩٣





- ٣٢٨ العلم وأخواته ٣٢٨
- المطلوب: العلم لا معرّف له. ٣٢٨
- المطلوب: العلم منطبع في الذهن. ٣٢٩
- المدعى: لم يكن العلم منطبعاً في الذهن. ٣٢٩
- المطلوب: اتحاد العالم والعلم متمتع. ٣٣١
- المطلوب: العلم يختلف باختلاف المعلوم. ٣٣١
- المدعى: العلم لا يختلف باختلاف المعلوم. ٣٣٢
- المطلوب: العلم لا يعقل إلا مضافاً إلى المعلوم. ٣٣٢
- المطلوب: العلم عرض. ٣٣٣
- أقسام العلم ٣٣٤
- المدعى: لم يكن العلم تابعاً للمعلوم. ٣٣٦
- المطلوب: العلم متوقّف على الاستعداد. ٣٣٧
- النسبة بين العلم والادراك ٣٣٧
- المطلوب: العلم بالعلم يستلزم العلم التام بالمعلوم. ٣٣٨
- مراتب العلم ٣٣٩
- المطلوب: ذو السبب لا يعلم إلا كلياً. ٣٣٩
- اطلاقات العقل ٣٤٠
- الاعتقاد ونسبته مع العلم ٣٤٠
- المطلوب: يقع في الاعتقاد التضاد بين أقسامه. ٣٤١
- المطلوب: لا يقع في العلم التضاد بين أقسامه. ٣٤١
- متعلقات العلم والاعتقاد ٣٤١
- السهو والنسيان والشك ٣٤٢
- الجهل وأقسامه، ونسبته مع العلم والاعتقاد ٣٤٣
- الظن وما يلحق به ٣٤٣
- تعريف النظر ٣٤٤
- تقسيم النظر ونسبته مع العلم والجهل ٣٤٤
- كيفية حصول العلم عقيب النظر ٣٤٥
- شروط النظر ٣٤٦
- المطلوب: النظر في معرفة الله واجب عقلي. ٣٤٦
- متعلّق النظر ومقدّماته ٣٤٨
- الدليل النقلي قد يفيد القطع ٣٤٩
- وجوب تأويل الدليل النقلي عند المعارض العقلي ٣٥٠
- أقسام ملزوم العلم والظن ٣٥٠
- المطلوب: كلّ عالم مجرد ٣٥٣
- المطلوب: كلّ مجرد عالم ٣٥٤
- ٣-٢- القدرة وأخواتها ٣٥٥
- المطلوب: ليست القدرة بطبيعة ٣٥٥
- المطلوب: ليست القدرة بمزاج ٣٥٥
- المطلوب: القدرة مصحّحة للفعل باعتبار نسبة الفعل إلى الفاعل. ٣٥٦
- المطلوب: القدرة متعلّقة بالضدّين على السواء ٣٥٦
- المطلوب: القدرة متقدّمة على الفعل ٣٥٧
- المطلوب: وقوع المقدور الواحد بقادّرين مستقلّين محال ٣٥٨
- المدعى: تماثل القادّرتين بمقدور واحد محال ٣٥٩
- المطلوب: تماثل القادّرتين بمقدور واحد محال ٣٥٩
- المطلوب: القدرة على الخلق ٣٦٠
- المطلوب: الخلق تغاير الفعل ٣٦٠
- ٣-٣- الألم وأختها ٣٦٠
- حقيقة الألم واللذة ٣٦٠
- المدعى: اللذة هي الخروج عن الحالة الغير الطبيعية إلى الحالة الطبيعية ٣٦١
- أسباب الألم ٣٦٢
- أقسام الألم واللذة ٣٦٢
- المطلوب: اللذة العقلية أقوى من اللذة الحسيّة ٣٦٣
- ٣-٤- الإرادة وأختها ٣٦٣
- حقيقة الإرادة والكراهة ٣٦٣

- المطلوب: ارادة الشيء تستلزم كراهة ضدها .. ٣٦٤
الإرادة و الكراهة اعتباران متغايران بالنسبة إلى فاعلهما و
غيره ٣٦٤
الإرادة و الكراهة قد تتعلّقان بذاتيهما ٣٦٥
الحياة و أحكامها ٣٦٥
٣- ٥- بواقي الكيفيات النفسانية ٣٦٦
٤- الكيفيات المختصة بالكمّيات ٣٦٧
الثالث: المضاف ٣٦٩
تعريف المضاف ٣٦٩
أقسام المضاف ٣٦٩
خواص الإضافة ٣٦٩
- المطلوب: ليست الإضافة موجودة في الأعيان .. ٣٧٠
المضاف الحقيقي الواحد لا يضاف لمضافين
مشهورين ٣٧٠
أقسام الإضافة ٣٧٣
أقسام عروض المضاف الحقيقي ٣٧٣
الرابع: الأين ٣٧٤
تعريف الأين ٣٧٤
أقسام الأين ٣٧٤
أنواع الأين ٣٧٥
تعريف الحركة ٣٧٥
- المطلوب: الحركة موجودة ٣٧٦
الأمور التي توقّف الحركة عليها ٣٧٦
١- ٢- أحكام المبدأ و المنتهى ٣٧٧
٣- ٤- أحكام العلة الفاعلية للحركة و القابلية ٣٧٨
٥- أحكام المنسوب إليه ٣٨٠
- المطلوب: لم تقع الحركة في الجواهر ٣٨٠
- المطلوب: لم تقع الحركة في المضاف و المتى .. ٣٨١

- المطلوب: لم تقع الحركة في الجدة ٣٨١
- المطلوب: لم تقع الحركة في الفعل و الاثقال ٣٨٢
- المطلوب: تقع الحركة في مقولة الكم ٣٨٢
- المطلوب: تقع الحركة في مقولة الكيف ٣٨٣
- المطلوب: تقع الحركة في مقولتي الأين و الوضع ٣٨٤
وحدة الحركة و اختلافها ٣٨٤
تضادّ الحركة ٣٨٥
انقسام الحركة إلى الأجزاء ٣٨٥
السرعة و البطء ٣٨٦
أنّ بين كلّ حركتين مستقيمتين سكوناً ٣٨٧
السكون و أحكامه ٣٨٨
أقسام الكون و أحكامها ٣٨٩
الحركة البسيطة و المركّبة ٣٩١
- المطلوب: الكون و أنواعه غير معلّل بالكاتبة ٣٩١
الخامس: المتى ٣٩٢
تعريف المتى ٣٩٢
ماهية الزمان ٣٩٢
محلّ عروض المتى ٣٩٣
- المطلوب: ليس الآن جزءاً من الزمان ٣٩٣
- المطلوب: الزمان حادث ٣٩٤
السادس: الوضع ٣٩٥
تعريف الوضع ٣٩٥
أحكام الوضع ٣٩٥
السابع: الملك ٣٩٦
تعريف الملك ٣٩٦
الثامن و التاسع: أن يفعل و أن يفعل ٣٩٧
تعريف أن يفعل و أن يفعل ٣٩٧
- المطلوب: ليس أن يفعل و أن يفعل موجودين
في الأعيان ٣٩٧





المقصد الثالث في اثبات الصانع تعالى و صفاته و آثاره

الفصل الأول: في وجوده تعالى

- المطلوب: الصانع الواجب موجود..... ٤٠٣

الفصل الثاني في صفاته تعالى

- المطلوب: الصانع الواجب قادر مختار..... ٤٠٧

اشكال و جواب..... ٤٠٨

المعارضة الأولى..... ٤٠٩

المعارضة الثانية..... ٤١١

المعارضة الثالثة..... ٤١٣

- المطلوب: الصانع الواجب قادر على كل شيء..... ٤١٤

- المطلوب: الصانع الواجب عالم..... ٤١٥

- المطلوب: الصانع الواجب عالم بذاته..... ٤١٦

- المطلوب: الصانع الواجب عالم بغيره..... ٤١٧

المعارضة الأولى..... ٤١٨

المعارضة الثانية..... ٤١٩

المعارضة الثالثة..... ٤٢١

المعارضة الرابعة..... ٤٢٣

- المطلوب: الصانع الواجب حي..... ٤٢٥

- المطلوب: الصانع الواجب مريد..... ٤٢٦

- المطلوب: الإرادة هي العلم بما في الفعل من..... ٤٢٨

المصلحة الداعي إلى الإيجاد..... ٤٣٠

- المطلوب الأول: الصانع الواجب مدرك..... ٤٣٠

- المطلوب الثاني: الصانع الواجب مدرك لا بالآلات..... ٤٣٠

الجسمانية..... ٤٣٢

- المطلوب: الصانع الواجب متكلم..... ٤٣٢

- المدعى: الصانع الواجب متكلم بالكلام النفساني..... ٤٣٢

- المطلوب: الصانع الواجب صادق..... ٤٣٥

- المطلوب: الصانع الواجب سرمدى..... ٤٣٦

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى شريك..... ٤٣٨

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى مثل..... ٤٤٠

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمركب..... ٤٤٢

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى ضد..... ٤٤٤

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمتحيز..... ٤٤٥

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بحال في غيره..... ٤٤٦

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمتحد مع غيره..... ٤٤٧

- المطلوب: ليس الصانع الواجب في جهة..... ٤٤٨

- المطلوب: ليس الصانع الواجب محلاً للمحادث..... ٤٤٩

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمحتاج مطلقاً..... ٤٥٠

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمتألم مطلقاً..... ٤٥١

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بملتذ تلذذاً..... ٤٥٣

مزايا..... ٤٥٣

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى المعاني الزائدة..... ٤٥٤

عيناً..... ٤٥٤

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى الأحوال الزائدة..... ٤٥٤

عيناً..... ٤٥٤

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بذى الصفات الزائدة..... ٤٥٥

عيناً..... ٤٥٥

- المطلوب: ليس الصانع الواجب بمرئي..... ٤٥٦

- المدعى: الصانع الواجب مرئي..... ٤٥٧

- المدعى: الصانع الواجب مرئي..... ٤٥٨

- المدعى: الصانع الواجب مرئي..... ٤٥٩

- المدعى: الصانع الواجب مرئي..... ٤٦٠

- المطلوب: الصانع الواجب جواد..... ٤٦٣

المطلوب: الصانع الواجب مَلِك.....	٤٦٤
المطلوب: الصانع الواجب تامٌ وفوق تمام.....	٤٦٥
المطلوب: الصانع الواجب حقٌ.....	٤٦٧
المطلوب: الصانع الواجب خير.....	٤٦٨
المطلوب: الصانع الواجب حكيم.....	٤٦٩
المطلوب: الصانع الواجب جبار.....	٤٧٠
المطلوب: الصانع الواجب قهار.....	٤٧١
المطلوب: الصانع الواجب قيم.....	٤٧٢
الصفات المرجوعة.....	٤٧٣
١- الإثبات مع التكليف والتشبيه.....	٤٧٣
٢- الإثبات بلا تكليف ولا تشبيه.....	٤٧٣
٣- التفويض.....	٤٧٤
٤- التأويل.....	٤٧٥
الفصل الثالث في أفعاله تعالى	
الأفعال الاختيارية ينقسم إلى الحسن والقيح.....	٤٧٩
المطلوب: الحسن والقبح عقليان.....	٤٨٠
الشبهة الأولى.....	٤٨٢
الشبهة الثانية.....	٤٨٤
الشبهة الثالثة.....	٤٨٥
المطلوب: الصانع الواجب لا يفعل القبيح.....	٤٨٦
المطلوب: الصانع الواجب قادر على القبيح.....	٤٨٧
الشبهة.....	٤٨٧
المطلوب: الصانع الواجب أفعاله معللة بالأغراض.....	٤٨٩
الشبهة.....	٤٩٠
المطلوب: الصانع الواجب يريد الطاعات ويكره المعاصي.....	٤٩٢
المدعى: كل ما هو واقع من الأفعال فالصانع الواجب يريدُه ولو كان معصيةً أو كفرًا.....	٤٩٣

المدعى: كل ما هو غير واقع من الأفعال فالصانع الواجب لم يريدُه ولو كان طاعةً أو إيماناً.....	٤٩٤
العقل يحكم بأن أفعالنا مستندة إلينا بالضرورة، وليس مستندة إلى الصانع الواجب.....	٤٩٦
الشبهة الأولى.....	٤٩٧
الشبهة الثانية.....	٤٩٨
الشبهة الثالثة.....	٥٠٠
الشبهة الرابعة.....	٥٠١
الشبهة الخامسة.....	٥٠٢
الشبهة السادسة.....	٥٠٣
الشبهة الثامنة.....	٥٠٥
الشبهة التاسعة.....	٥٠٦
الشبهة العاشرة.....	٥٠٨
الشبهة الحادية عشرة.....	٥١٠
المطلوب: الأفعال المتولدة مستندة إلينا.....	٥١٣
الشبهة الأولى.....	٥١٤
الشبهة الثانية.....	٥١٥
المطلوب: الصانع الواجب لا يعذب غير المكلف.....	٥١٦
الشبهة الأولى.....	٥١٦
الشبهة الثانية.....	٥١٧
الشبهة الثالثة.....	٥١٨
المطلوب: التكليف حسنٌ.....	٥١٩
الايراد الأول.....	٥١٩
الايراد الثاني.....	٥٢٠
الايراد الثالث.....	٥٢١
المطلوب: التكليف واجب.....	٥٢٣
شروط حسن التكليف أربعة.....	٥٢٤
الأول: شرائط نفس التكليف.....	٥٢٤





- الثاني: شرائط الفعل المكلف به ٥٢٥
- الثالث: شرائط المكلف ٥٢٦
- الرابع: شرائط المكلف ٥٢٦
- متعلق التكليف على قسمين ٥٢٧
- المطلوب: التكليف منقطع ٥٢٨
- المطلوب: تكليف الكافر حسن ٥٢٩
- المدعى: ليس تكليف الكافر حسناً ٥٢٩
- المطلوب: اللطف واجب ٥٣٢
- وجوب اللطف باعتبار فاعله على ثلاثة أقسام ٥٣٣
- المعارضة الأولى ٥٣٤
- المعارضة الثانية ٥٣٥
- المعارضة الثالثة ٥٣٦
- المعارضة الرابعة ٥٣٧
- الحكم الأول: يجب أن يكون بين اللطف والمكلف ٥٣٨
- فيه مناسبة ٥٣٨
- الحكم الثاني: يجب أن لا يخرج اللطف المكلف عن كونه مختاراً ٥٣٨
- الحكم الثالث: يجب أن يكون المكلف عالماً ٥٣٩
- باللطف ٥٣٩
- الحكم الرابع: يجب أن يشتمل اللطف على صفة زائدة على حسنه ٥٤٠
- الحكم الخامس: يجب أن يكون اللطف قابلاً للتخير ٥٤٠
- الألم على قسمين ٥٤١
- المطلوب: يجب أن يشتمل الألم الابتدائي على لطف ٥٤٣
- المطلوب: لا يكفي مجرد اللطف في حسن الألم الابتدائي ٥٤٤
- المطلوب: لا يشترط في حسن الألم الابتدائي رضا المتألم بالفعل عن نفع ألمه ٥٤٥
- المطلوب: لا يحسن اللطف بألم تقوم اللذة مقامه ٥٤٥
- المطلوب: يجوز أن يقع الألم الاستحقاق بطريق العقاب ٥٤٦
- تعريف العوض ٥٤٧
- أسباب العوض ٥٤٧
- المطلوب: يجب الإنصاف عليه تعالى عقلاً وسمعاً ٥٥٠
- المطلوب: لا يجوز له تعالى تمكين الظالم من الظلم ٥٥١
- كيفية إصالح العوض إلى مستحقه في الآخرة ٥٥١
- أحكام العوض ٥٥٣
- الحكم الأول: لا يجب دوام العوض ٥٥٣
- المعارضة الأولى ٥٥٣
- المعارضة الثانية ٥٥٤
- الحكم الثاني: لا يجب أن يعلم المستحق للعوض بأنه ٥٥٥
- الحكم الثالث: لا يتعين العوض في منافع خاصة ٥٥٥
- الحكم الرابع: لا يصح إسقاط العوض مطلقاً ٥٥٦
- المطلوب: لا يصح إسقاط العوض على الله ٥٥٦
- المطلوب: لا يصح إسقاط العوض علينا ٥٥٦
- الحكم الخامس: العوض عليه تعالى يجب أن يكون زائداً، والعوض علينا يجب أن يكون مساوياً ٥٥٧
- المطلوب: العوض عليه تعالى يجب أن يكون ٥٥٧
- زائداً ٥٥٧
- المطلوب: العوض علينا يجب أن يكون مساوياً ٥٥٧
- أجل الحيوان ٥٥٩
- المطلوب: يمكن أن يكون أجل إنسان لطفاً للغير ٥٦٠

المطلوب: لا يمكن أن يكون أجل الإنسان لطفاً	٥٦٠
لنفسه	٥٦١
الرزق	٥٦١
أحكام الرزق	٥٦٣
تعريف التسمير	٥٦٣
أقسام التسمير	٥٦٤
أسباب الأقسام	٥٦٥
المطلوب: رعاية الأصلح قد يجب عليه تعالى، وقد لا	
يجب	

المقصد الرابع في النبوة

المطلوب: البعثة حسنة	٥٧١
الشبهة	٥٧٣
المطلوب: البعثة واجبة	٥٧٤
المطلوب: يجب في النبي العصمة	٥٧٥
المطلوب: يجب في النبي التحلي بكل ما ينجذب	
إليه، والتزّه عن كل ما يفر عنه	٥٧٨
المطلوب: طريق معرفة صدق النبي في دعوى النبوة	
ظهور المعجز على يده	٥٧٩
المطلوب: يجوز ظهور المعجز على يد الصالحين	٥٨٠
الشبهة الأولى	٥٨٠
الشبهة الثانية	٥٨١
الشبهة الثالثة	٥٨١
الشبهة الرابعة	٥٨٢
الشبهة الخامسة	٥٨٢
المطلوب: يجوز الإرهاص قبل النبوة	٥٨٣
المطلوب: المعجز المعكوس ممكن	٥٨٣
المطلوب: تجب البعثة في كل زمان	٥٨٥

المقصد الخامس في الإمامة

المدعى: يجب لكل نبي شريعة	٥٨٥
المطلوب: محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ	
نبي من عند الله عز وجل	٥٨٧
المطلوب: القرآن معجزة	٥٨٨
اختلف في علة إعجاز القرآن	٥٨٩
المدعى: نبوة محمد باطلة	٥٩٠
المطلوب: نبوة محمد ﷺ عامة	٥٩٣
المطلوب: الأنبياء لا سيمّا نبينا محمد ﷺ أفضل من	
الملائكة	٥٩٥

المطلوب: يجب نصب الإمام على الله تعالى	٦٠١
الشبهة الأولى	٦٠١
الشبهة الثانية	٦٠٢
الشبهة الثالثة	٦٠٣
المطلوب: يجب أن يكون الإمام معصوماً	٦٠٥
المطلوب: المعصية والمنع على فعل المعصية	٦٠٧
المطلوب: يجب أن يكون الإمام أفضل من غيره	٦٠٩
المطلوب: يجب أن يكون الإمام منصوباً عليه	٦١٠
المطلوب: الإمام بلا فصل بعد النبي ﷺ هو علي بن	
أبي طالب عليه السلام	٦١٢
الدليل الأول	٦١٢
الدليل الثاني	٦٢٠
الدليل الثالث	٦٢١
الدليل الرابع	٦٢٣
المطلوب: علي عليه السلام أفضل من باقي الصحابة	٦٢٩
المطلوب الأول: محاربو علي عليه السلام كفر	٦٣٥
المطلوب الثاني: مخالفو علي عليه السلام فسقة	٦٣٥





- المطلوب: الأئمة بعد علي بن أبي طالب عليه السلام أحد عشر ٦٣٧

المقصد السادس في المعاد، و الوعد و الوعيد و ما يتصل بذلك

- المطلوب: العالم المماثل لهذا العالم ممكن ٦٤٣

- المدعى: العالم المماثل لهذا العالم ممتنع ٦٤٣

- المطلوب: هذا العالم يجوز عدمه ٦٤٦

- المطلوب: هذا العالم يقع عدمه ٦٤٧

الشبهة ٦٤٨

- المطلوب: البعث واجب ٦٤٩

الشبهة الأولى ٦٥١

الشبهة الثانية ٦٥٢

الشبهة الثالثة ٦٥٢

الشبهة الرابعة ٦٥٣

الشبهة الخامسة ٦٥٤

- المطلوب: البعث جسماني ٦٥٥

الشبهة ٦٥٦

- المطلوب: يستحق الفاعل الثواب و المدح بفعل الواجب و المندوب و فعل ضد القبيح و الاخلال به ٦٥٨

الشبهة ٦٥٩

- المطلوب: يستحق الفاعل العقاب و الذم بفعل القبيح و الإخلال بالواجب ٦٦١

الشبهة ٦٦١

تذكروا و تبصرة ٦٦٢

- المطلوب: يجب اقتران الثواب بالتعظيم، و العقاب بالاهانة ٦٦٣

- المطلوب: يجب دوام ثواب أهل الجنة، و عقاب أهل الجحيم ٦٦٣

- المطلوب: يجب خلوص الثواب عن الشوائب ٦٦٥

- المطلوب: يجب خلوص العقاب عن الشوائب ٦٦٥

الشبهة الأولى ٦٦٦

الشبهة الثانية ٦٦٧

الشبهة الثالثة ٦٦٧

الشبهة الرابعة ٦٦٨

- المطلوب: يجوز توقف استحقاق الثواب على شرط كالمشقة ٦٦٨

- المطلوب: الثواب مشروط بوفاء العبد بإيمانه إلى حال موته ٦٦٩

- المطلوب: الإحباط باطل ٦٧١

- المطلوب: الكافر مخلد ٦٧٣

- المطلوب: عذاب صاحب الكيرة منقطع ٦٧٤

- المدعى: عذاب صاحب الكيرة مؤبد ٦٧٥

- المطلوب: العفو واقع منه تعالى عقلاً و سمعاً ٦٧٦

- المطلوب: شفاعة محمد صلى الله عليه وآله لأهل الكبائر ثابتة ٦٧٩

- المدعى: الشفاعة إنما لزيادة المنافع دون اسقاط العقاب ٦٧٩

- المطلوب: الشفاعة ثابتة لزيادة المنافع، و لا اسقاط المضار ٦٨١

- المطلوب: الشفاعة بمعنى اسقاط المضار ثابتة للنبي صلى الله عليه وآله ٦٨١

- المطلوب: التوبة واجبة ٦٨٢

- المطلوب: يجب على التائب أن يندم على القبيح أو على الاخلال بالواجب لقبحه ٦٨٣

- المدعى: لا تصح التوبة من بعض القبائح دون بعض ٦٨٤

- أقسام التوبة ٦٨٦

- المطلوب: ليس رد المظالم أجزاءً من التوبة ٦٨٧

- ٦٩٧..... الشبهة الأولى - المطلوب: يجب على الفاعل للغيبة التوبة..... ٦٨٧
- ٦٩٨..... الشبهة الثانية - المدعى: تجب التوبة عن كل واحد واحد من الذنوب..... ٦٨٨
- ٧٠٠..... أسباب الثواب والعقاب - المدعى: تجب تجديد التوبة إذا تاب المكلف عن المعصية ثم ذكرها..... ٦٨٨
- ٧٠٠..... ١- الإيمان - المدعى: تجب التوبة عن المعصية أيضاً قبل وجودها إذا صدرت علتها..... ٦٨٩
- ٧٠١..... ٢- الكفر - المدعى: يجب على الله أن يسقط عقاب المعصية إذا تاب منها العبد..... ٦٩٠
- ٧٠١..... ٣- الفسق - المطلوب: أن الفاسق مؤمن..... ٦٩١
- ٧٠٢..... ٤- النفاق - ثوابها..... ٦٩٢
- ٧٠٣..... - المطلوب: الأمر بالمعروف الواجب والنهي عن المنكر الحرام واجبان سمعاً لا عقلاً..... ٦٩٤
- ٧٠٤..... - شرائط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..... ٦٩٦
- ٧٠٧..... فهرس المصادر والمنابع والمراجعات - المطلوب: يجب التصديق بأحوال القيامة..... ٦٩٧
- ٧١٧..... فهرس المؤلفين والشارحين والمعلقين - المطلوب: الجنة والنار مخلوقتان الآن..... ٦٩٧



در آمد

کلام اول: نیاز انسان به منطق

راه عقل یکی از راه‌های درونی است که میسر به شناخت یقینی می‌گردد. «منطق» میزان برای روندگان راه عقل است؛ چرا که انسان همانطور که برای درست سخن گفتن و قاعده‌مند تکلم کردن باید با علم صرف و نحو آشنا باشد، برای صدق و حق بودن اندیشه‌اش به میزان منطق نیازمند است تا دچار مغالطه نشود. منطق راه درست اندیشیدن است که بخشی از آن را شرایط صورت استدلال تشکیل می‌دهد (مانند مباحث اشکال چهارگانه) و بخش دیگر را - که مهم‌تر از بخش نخست است - بیان شرایط ماده استنباط به عهده دارد (مانند مسائل برهان از صناعات پنج‌گانه). پیوند آن صورت نیز با این ماده ضروری است؛ به طوری که هیچ متفکری بدون رعایت شرایط صوری و مادی و هماهنگی این دو گروه از شرایط توان اثبات یا نفی چیزی را ندارد؛ خواه در تفکر فردی برای خود و خواه در تفکر جمعی برای حاضران در محاضره و مستمعان در محاوره.

با ابزار منطق ضرورت توحید و ضرورت وحی و نبوت و معاد و سایر ارکان دینی ثابت شده است. البته هرگز منطق به جای وحی نخواهد نشست؛ زیرا منطق وسیله شناخت ضروری وحی است و محال است بتوان منطق (و یا حتی علوم دیگر) را جایگزین علوم پیام‌آوران الهی قرار داد.

منطق جای هیچ علم دیگر نمی‌نشیند؛ زیرا منطق میزان تفکر صحیح و ترازوی اندیشه درست است و هرگز ترازو کار موزون (یعنی کالای توزین شده) را نخواهد کرد. علوم دیگر عهده‌دار تأمین کالا هستند و منطق عهده‌دار توزین



تمامیت و سلامت آن کالا است و هر کدام رسالت خاص خود را ایفا می‌کنند نه بیشتر.^۱ (جوادی آملی، تسنیم، ج ۲۰، ص ۴۱۸-۴۲۰ و معرفت‌شناسی در قرآن، ج ۱۳، ص ۶۰-۶۲ و ۱۲۹)

- کلام دوم: نیاز انسان به فلسفه

نیاز انسان به فلسفه را به دو گونه می‌توان بیان کرد:

۱. حقیقت جویی و حقیقت‌طلبی نیاز فطری انسان است. انسان در رویارویی با حوادث و اشیاء جهان، همواره جوشش سؤالات مختلفی را درباره آنها احساس می‌کند. او برای پاسخگویی به این نیاز ناگزیر از شناخت جهان است و شناخت خطوط کلی جهان هستی چیزی جز فلسفه نیست. البته آشنایی با خطوط جزئی جهان خارج در پرتو علوم جزئی (مانند دانش‌های تجربی) تأمین می‌شود. لیکن پی بردن به رؤوس

۱- به بیان دیگر: منطق عهدمدار بیان صدق یا کذب قضایای علمی نیست؛ زیرا چنین وظیفه‌ای به عهده علم خاصی است که قضایای مزبور از مسائل آن علم محسوب می‌شود. بلکه رسالت منطق در این است که بعد از تعریف اصل قضیه به تقسیم آن بپردازد و در مرحله بعد به ملاک صدق و کذب هر کدام از قسمت‌ها اشاره کند که چنین کاری در منطق رایج دارج است. (جوادی آملی، معرفت‌شناسی در قرآن، ج ۱۳، ص ۶۸).

به بیان سوم: منطق از علوم جزئی بوده و هیچ یک از علوم جزئی به موضوعات موضوع مربوط به خود نمی‌پردازد و موضوع علوم جزئی را فلسفه اثبات می‌کند. منطق نه تنها هستی موضوع خود و هستی موضوعات مسائل خود را اثبات نمی‌کند، بلکه به دلیل این که یک علم آلی است که به شیوه اندیشه می‌پردازد، اثبات و یا ابطال هیچ امر واقعی و خارجی را بر عهده نمی‌گیرد. منطق علم میزان است و عهدمدار روش اثبات و راه اندیشه است و با آن که همه علوم حقیقی و اعتباری در تعاریف و تصدیقات و در قیاسات و براهین خود به روشی منطقی عمل می‌نمایند، هیچ یک از قضایای منطقی ناظر به موضوعی خاص از موضوعات خارجی که در حوزه علم کلی و یا سایر علوم جزئی قرار می‌گیرند نمی‌باشد. (همان، ریح مختوم، ج ۴، ص ۴۱۴-۴۱۵).

به بیان چهارم: منطق ترازوی سنجش است و ترازو اگر از لحاظ صورت یا ماده و فلزی که اساس آن را تشکیل می‌دهد یا از هر دو جهت ناقص یا معیوب باشد، توان ارزیابی را ندارد و اگر از هر دو جهت (صورت و ماده) واجد شرایط و شطور لازم و معتبر در توزین بود، صلاحیت ارزیابی را دارد. عمده آن است که یک متفکر ارزیاب نباید از ترازو، صحت و سقم قضایا را طلب کند. بلکه انتظار او از ترازو باید تنها در صحت توزین باشد نه جز آن. رسالت منطق در توزین صحیح است و لا غیر. (همان، معرفت‌شناسی در قرآن، ج ۱۳، ص ۱۳-۱۳۲).

البته کالاهای توزین شده گاهی مربوط به علوم اعتباری ادبی است مانند: نحو، صرف و... و زمانی وابسته به علوم متنوع حکمت عملی است: مانند فقه، حقوق، اخلاق و... گاهی هم پیوسته به علوم متعدد حکمت نظری است: مانند دانش طبیعی، ریاضی، الهی (حکمت یا کلام) و عرفان نظری که در تمام این علوم، منطق ابزار استدلال است و از جهت ابزار بودن فرقی بین کالای اعتباری (مانند زید در «کتاب زید» فاعل است و هر فاعلی مرفوع است؛ پس زید مرفوع است) و بین کالای حقیقی (مانند الله بسیط الحقیقه است و هر بسیط الحقیقه تمام حقیقت اشیا است؛ پس الله تمام حقایق اشیا است) نخواهد بود و این است معنای ناظر نبودن منطق به موضوع خاص و مطلب مخصوص. (همان، ص ۱۳۰).



مسائلی مانند معرفت اصل واقعیت و جریان علیت و معلولیت و نظائر آن در گرو فلسفه است.

۲. انسان موجودی جدای از جهان آفرینش نیست؛ چه این که جهان نیز جدای از او نیست. آدمی در ارتباطی که با اشیاء جهان دارد، این حقیقت را در می‌یابد که همه اشیاء نسبت به او به صورت یکسان سودمند و یا زیانبار نیستند. از اینرو برای بهره‌وری و استفاده صحیح از اشیاء، چاره‌ای جز شناخت جهان وجود ندارد. از طرف دیگر، این حقیقت نیز آشکار است که هر چند وجود برخی از حقایق بین است، لیکن بود و نبود تمامی حقایق، بدیهی و اولی نمی‌باشد؛ زیرا بسیار اتفاق می‌افتد که افراد مختلف و یا یک فرد در مورد حقیقتی واحد، در زمانهای متفاوت نظرهای مختلفی ارائه می‌دهد. بنابراین آدمی نیازمند به یک فن و صنعتی است که با آن بتواند جهان آفرینش را شناسایی نموده و هستی و نیستی اشیاء را با آن بسنجد.

نیاز به این فن، آن گاه آشکارتر می‌شود که دانسته شود موجودات جهان همگی محسوس نیستند. بلکه بسیاری از آنها مربوط به جهان غیب می‌باشند و از طریق حس ادراک نمی‌شوند؛ زیرا اگر حقایق هستی همگی محسوس بودند، با ابزار حسی امکان شناخت مستقیم همه اشیاء وجود می‌داشت و نیازی به فلسفه که با مسائل عمیق تجربی تأمین می‌شوند، نیکی یا غیر محسوس بودن بخشی از جهان، برای شناخت مسائلی از قبیل تجرد نفس انسانی، وحی و رسالت اشیاء و یا مبانی معاد و تبیین آغاز و انجام جهان، نیاز به فنی که بتواند واقعیت آنها را تبیین نماید، ظاهر و آشکار است. این فن که به نام سنجش جهان شناسی است، همان فلسفه است. انسان متفکر با استعانت از این فن، هم آنچه هست و یا نیست را می‌شناسد و هم به منبع آنچه باید ایجاد و یا معدوم کند پی می‌برد؛ زیرا ضرورت وحی و شریعت از مسائل حکمت نظری است که با جهان‌بینی الهی تعلیل می‌شود و از آن پس ره آورد وحی به عنوان امر و نهی و وعده و وعید و پاداش و کیفر در حکمت عملی محور بحث واقع شده و با عقل عملی به مرحله امثال ظهور می‌کند. (همان، رجح مختم، ج ۱، ص ۱۳۴-۱۳۵)

- کلام سؤم: نیاز انسان به علم کلام

انسان عصر فضا، علی‌رغم پیشرفت شگرف در زمینه‌های تجربی و صنعتی، در حل مسائل بنیادی جهان‌بینی - که شالوده زندگی انسانی را تشکیل می‌دهند - ناتوان است و بعضی مانند چهارپایان سر در آخور، تنها به ارضاء غرایز حیوانی پرداخته و اصلاً توجهی به این مسائل ندارند. و بعضی دیگر در حل آنها وامانده و پوچ‌گرا شده‌اند.





انسان واقعی کسی است که ابتدا عقل خود را در راه شناخت هستی و حلّ مسائل بنیادی جهان بینی بکار گیرد و بفهمد کیست، و از کجا آمده و در کجا بوده و هدفش کجاست؟ و آنگاه براساس شناخت این «هست» ها به شناخت راه صحیح برای رسیدن به هدف نهایی (یعنی شناختن "بایدها") پردازد و سپس با جدیت آن راه را پیمايد.

همه این مطالب ضرورت تلاش عقلانی برای حلّ مسائل بنیادی جهان بینی (اصول دین) را ثابت می کند. (مصباح یزدی، آموزش فلسفه، ص ۱۲۵).

بنابراین هر مسلمانی وظیفه دارد با قوّت فکری و استدلال منطقی، معارف دین را بفهمد تا هیچ شبهه‌ای او را متزلزل نسازد، بلکه به شبهات دیگران نیز پاسخ قاطع دهد. هیچ شهوتی او را نلغزاند، بلکه در تعدیل مشتهیات دیگران نیز کوشا باشد و هیچ وهن و حزنی به خود راه ندهد: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ (آل عمران/۱۳۹)، بلکه در تأمین هراس و حزن دیگران نیز سعی کند. کسی که دین را با قوّت همه جانبه اخذ کند ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ (بقره/۶۳ و ۹۳) نه در بُعد علمی گرفتار "شبهه" می شود و نه در بُعد عملی مبتلای به "شهوت". (جوادی آملی، تفسیر تسنیم، ج ۱، ص ۱۴۲)

- کلام چهارم: تفاوت منطق با فلسفه و کلام
 فرق منطق با فلسفه و کلام این است که منطق درباره روش تفکر بحث می کند، اما فلسفه و کلام روش تفکر را برای اثبات مسائل خود به کار می گیرد. در حقیقت، روش تفکر برای منطق موضوع و برای فلسفه و کلام ابزار است. (سربخشی، فلسفه چیست، ص ۴۳).

- کلام پنجم: تفاوت فلسفه و کلام با یکدیگر

گرچه فلسفه و کلام (هر دو) علمی مفهومی بوده و در حوزه مفاهیم کلی طرح می شوند، لیکن هر یک از آنها ممتاز از دیگری است. به این بیان که کلام رایج اهل سنت - که کلام اشعری است - مقید به برهان نیست و از قیاسات جدلی استفاده می کند، و لیکن کلام شیعه مقید به برهان است. از این رو کلام شیعه در بسیاری از مسائل الهی که محل بحث اهل کلام است، با بخشی از فلسفه که به این امور می پردازد هماهنگ است. مرحوم ملا عبدالرزاق لاهیجی با توجه به همین مسأله، در مقدمه کتاب شوارق الإلهام، متکلمین شیعی را

فیلسوف و فیلسوف شیعی را واجد تفکر کلامی می‌خواند.

امتیاز کلام شیعه از فلسفه در اظهار نظر پیرامون برخی از امور جزئی (همانند نبوت و امامت خاصه) و بعضی از امور اعتباری (از قبیل شفاعت و توبه) است. دلیل آن امتیاز، استفاده متکلمین از برخی مبادی نقلی در این گونه مسائل است.

بیان مطلب به این قرار است که بحث‌های فلسفی پایه بحث‌های کلامی است؛ چرا که دلیل باید یا نقل معتبر باشد یا برهان عقلی. بحث کلامی آن است که به نقل معتبر تکیه می‌کند و بحث فلسفی نیز آن است که به عقل محض و برهان قطعی تکیه دارد و ریشه اعتبار منقول هم اعتبار معقول است. لذا ریشه بحث کلامی، هم بحث فلسفی است. و علم کلام بین راه است نه آغاز راه؛ زیرا اگر فلسفه و براهین و مبانی عقلی صریح و خالص نباشد، و خدا، توحید، ضرورت وحی و معجزه رسالت و رابطه طبیعی اعجاز با صدق مدعی نبوت تبیین و تثبیت نشود، هرگز جا برای بحث‌های نقلی و کلامی‌ای مثل نبوت خاصه و امامت خاصه و مانند این دو نمی‌ماند.

به بیان دیگر، بحث کلامی آن است که در آن به وحی تکیه شود. یعنی قیاسی تشکیل شود که مقدمات آن قیاس را حقایق مسلم و حیاتی تشکیل دهد، یا در آن قیاس معصوم علیه السلام حد وسط قیاس قرار بگیرد و برهان قطعی بحث کلامی را تأمین کند. اما اصل ضرورت وحی و عصمت نبی صلی الله علیه و آله باید قبل از آن با بحث‌های مستقل و آزاد فلسفی تأمین شود آن‌گاه علم کلام بقیه راه را طی کند و نبوت و امامت خاصه خواهند آن از مسایل جزئی را اثبات کند.

برخی تفاوت کلام و فلسفه را در موضوع آن دو دانسته و گفته‌اند: فلسفه علمی است که در باره موجود مطلق بحث می‌کند و کلام علمی است که در باره موجود با تقید به مطابقت با شرع به کاوش می‌پردازد. در حالیکه این تغایر، تغایری موضوعی نیست بلکه تغایر در روش بحث و مشرب استدلال بر مسائل است.

اگر مراد از تقید به شرع تقید به ظواهر شرعی است، در این صورت علم کلام "عقلی و برهانی" بودن خود را از دست داده و به صورت علمی نقلی و جدلی درمی‌آید؛ زیرا کسی که ظواهر را در اصول عقاید همانند فروع فقهی حجت دانسته و مبانی اندیشه خود را از ظواهر شرعی اخذ کند، می‌کوشد که هرگونه دلیلی را بر آن مدعای از پیش پذیرفته شده تطبیق دهد و اگر در مسیر استدلال خود به مخالف آن ظاهر برخورد نماید، آن استدلال را رجم نموده و به سفسطه یا کفر نسبت می‌دهد.





این شیوه بحث مرضی متکلمین شیعه نیست و ایشان آن را موجب علم به احوال موجودات و دانش به مبدأ و معاد نمی‌دانند؛ زیرا معتقدند گریز از تقلید و تحصیل علم نیازمند به برهان است و اگر با برهان، مبدأ و معاد و از آنجا نبوت انبیاء و عصمت آنها اثبات شد، شکی نیست که در این صورت از کلام انبیاء می‌توان به عنوان حد وسط در اثبات همه امور و از جمله در اثبات فعلیت اموری که تنها عقل قادر به اثبات اصل امکان آنها بوده و از تبیین کیفیت آنها ناتوان می‌باشد و یا در اموری که به دلیل جزئی بودن، عقل قادر به نفی یا اثبات آنها نمی‌باشد استفاده نمود. و این‌گونه استفاده نیز هیچ مغایرتی با تعقل ندارد، بلکه در طول آن است. لذا هرگز نمی‌تواند در برابر تعقل قرار گرفته یا به عنوان قیدی برای آن اخذ شود.

بر اساس این اندیشه رابطه عقل با شریعت - همانطور که در کلام هشتم خواهد آمد - نه رابطه مفتاح و کلید است و نه رابطه آن دو با یکدیگر، میزان و ترازوست. بلکه رابطه عقل و شرع رابطه چراغ و مصباح با کالاهای گران‌بها و متفاوت شریعت است. این حقیقت، انسان را به عنوان یک اصل اساسی در استفاده از ظواهر و ظنون شرعی نیز - که چیزی جز گمان به ارمغان نمی‌آورند - کمک می‌کند. به این معنا که در هنگام مشاهده مغایرت میان ظواهر شرعی و اصول دین، آن اصول به عنوان چراغی روشن مبین مقصود و منظور شارع از آن ظاهر می‌باشند. و گرنه اگر ظواهر، ناقض اصول دینی باشند که انسان با اتکاء به آنها دست خود را به ساحت شریعت رسانیده است، انکار اصل شریعت نیز لازم می‌آید. همانند کسی که با اتکاء بر نردبان دست خود را به سقف مزین برساند آنگاه اثر نردبان را در مرحله بقاء نفی نماید. در این حال، انکار نردبان مستلزم سقوط از جایگاه رفیع است.

از این دیدگاه نه تنها تمایزی بین کلام شیعی و علوم عقلی یافت نمی‌شود، بلکه در واقع کلام شیعه همان فلسفه است که پس از اثبات نبوت با استعانت از مقدمات یقینی که از طریق کلام معصوم به دست می‌آورد با وسعت بیشتری درباره صفات و افعال باری تعالی به قضا می‌پردازد.

ملاّ عبدالرزاق لاهیجی در کتاب گرانسنگ «شوارق الإلهام» - که شرحی نفیس بر کتاب "تجريد الاعتقاد" مرحوم خواجه نصیر الدین طوسی است و سالیانی طولانی در حوزه‌های علمی جهان اسلام به عنوان کتاب درسی کلام تدریس می‌شده است - به انکار تمایز میان کلام شیعه و فلسفه پرداخته و مخالفت با فلسفه را به اشاعره نسبت می‌دهد.

از کلمات ایشان چنین استفاده می‌شود که خلط کلام با فلسفه از جانب معتزله از آن جهت بوده است که

آنها در مطالب خود به فلسفه تمسك می‌ورزیده‌اند و از جانب اشاعره از آن جهت بوده که آنها در ابطال قواعد فلسفی از فلسفه كمك می‌گرفته‌اند. این گفتار صریح در این است که عداوت با فلسفه در میان مسلمین از اشاعره شروع شده است نه از معتزله؛ چه رسد به اینکه این عداوت به امامیه نسبت داده شود.

چگونه می‌توان عداوت با فلسفه را به امامیه نسبت داد، حال آن که بر محققین پوشیده نیست که اکثر اصول ثابت در نزد امامیه که از پیشوایان معصوم آنها وارد شده مطابق با حقایق و مبتنی بر قواعد فلسفی است که توسط بزرگان فلسفه و پیشینیان آنها ثابت شده است.

این نکته نیز شایان ذکر است که موافقت امامیه با معتزله در بسیاری از اصول کلامی از آن جهت است که معتزله در کلام خود از فلسفه استمداد می‌گرفته‌اند و از این جهت نیست که اصول امامیه مأخوذ از علوم معتزله می‌باشد.

امامیه اصول اعتقادی را از انمه خود فرا می‌گرفته‌اند و انمه عليه السلام اصحاب خود را از کلامی که مأخوذ از آنها نبوده است منع می‌کرده‌اند. پس کلام شیعه را نمی‌توان به آنچه از معتزله وارد شده است نسبت داد. آنچه بیان شد برای کسی که ممارست با اصول اعتقادی امامیه داشته باشد، ظاهر و آشکار است. همچنانکه غور و بررسی در روایات وارده از اهل بیت عصمت عليهم السلام به خوبی نشان می‌دهد که مخالفت انمه شیعه هرگز با اصول و قواعد مبرهن عقلی نبوده است. بلکه مخالفت آنها در مخالفت با عقائد کلامی رائج بوده است که بی‌توجه به اصول متقن اسلامی و با جمود نسبت به برخی از ظواهر وارده همراه بوده است. (جوادی آملی، سیره پیامبران در قرآن، ج ۷، ص ۳۱ و حقیق مختوم، ج ۱، ص ۱۳۵-۱۳۷ و ۲۳۹-۲۴۲).

- کلام ششم: نسبت کلام و فلسفه با دین

در نسبت بین کلام و فلسفه با دین با دو گروه مواجه هستیم؛ عده‌ای از متکلمان و محدثان. گروه متکلمان در فرق میان علم کلام و فلسفه از جهت نسبت و رابطه آنها با دین، معمولاً بر اثر مساعی و تبلیغات و جهت‌گیری‌شان چنین وانمود می‌کنند که آنان متعهد به محتوای دین و اسلامند. اما فلسفه و فیلسوفان در این امر تعهدی نداشته و لایشرط هستند. یعنی کلام قطعاً و به ناچار مطابق دین خدا بوده و در صدد حفظ و دفاع از آن گام برمی‌دارد و درون مایه خود را از دین و شریعت می‌گیرد و سعی می‌کند که از موضوع علم خویش بر طبق محتوا و قانون اسلام بحث کند. لیکن فیلسوف چنین سرسپردگی و تعهدی به





شریعت و دین ندارد، بلکه گاه حاصل تلاش علمی و معرفتی او مطابق دین و شریعت است و گاه متفاوت و متغایر با آن.

این تفکیک میان فلسفه و کلام مصادره‌ای آشکار و هجمله‌ای ناروا بر ضد فلسفه و فیلسوفان الهی است. کسانی که میان فلسفه و کلام چنین تفاوتی می‌نهند، در واقع دین اسلام را به سود کلام و متکلمان بی‌وجه مصادره می‌کنند و خود را دین‌دار و متعهد به دین قلمداد کرده و فلسفه و فیلسوفان را غیرمتعهد و لایشرط نسبت به آن معرفی می‌نمایند.

منشأ این تصور ناصواب، بیرون نهادن عقل از هندسه معرفت دینی است. گویی دستاورد عقل فلسفی چیزی خارج از قلمرو دین است که باید با آن نسبت‌سنجی شود. چگونه می‌توان پذیرفت که متکلمان متعهد به اسلامند، اما حکمای متأله (امثال صدرالمতالہین) التزام و تعهدی به محتوای قرآن و سنت اہلبیت عصمت علیہم السلام ندارند؟! اساساً متکلمان فرقه‌های مختلف با آرای کاملاً متنوع و متفاوتند. کدام کلام و کدام نحله کلامی و چه گروه از متکلمان مطابق اسلامند؛ اشاعره جبری مسلک یا موقوفه قائل به اختیار مطلق؟ هر دو گروه مدعی‌اند که علم کلام دارند چگونه می‌توان دو قول و مذهب کاملاً متغایر و متخالف را التزام و تعهد به اسلام دانست.

همچنین آرای متفاوتی که درباره خداوند و صفات و ابراز شده است برخی از همین متکلمان به جسمانیت خدا قائل‌اند و صفات و ویژگی‌های او را با مخلوقات شبیه می‌دانند. به چه مبنای شبیه و مجسمه چون بر خود نام متکلم نهاده‌اند داخل در دایره تعهد و التزام به دین اسلام باشند؛ اما فیلسوفانی که با برهان قویم، خداوند را از همه این نواقص و شوائب منزّه می‌دانند غیرملتزم و یا لایشرط نسبت به وحی و محتوای دین تصور شوند؟!

با بررسی تاریخ علم کلام از آغاز تاکنون مشاهده می‌کنیم که عدّه زیادی از متکلمان در معارف دینی مشکل جدی دارند. اشاعره قائل به زیادت صفات واجب تعالی بر ذات او هستند که در نتیجه آن به تعدّد و تکثر موجود قدیم معتقد شده‌اند، هرچند ممکن است به تالی فاسدهای مذهب خود آگاه نباشند. علم، قدرت، حیات و دیگر صفات الهی قدیم‌اند؛ گرچه غیر از ذات قدیم الهی و زاید بر او هستند. در این میان متکلمان مشهوری نظیر فخر رازی از مذهب اشعری دفاع می‌کنند.

برخی از متکلمان برای آنکه به دام قدمای ثمانیه نیفتند، قائل به نیابت ذات خدا از صفات شده‌اند که چنین

نسبتی واقعاً مبهم است و ادراک صحیحی از آن به دست نمی‌دهند؛ چون به آنان نسبت داده شده که در مقام ذات خدا منکر صفاتی نظیر علم شده‌اند و گفته‌اند که خدا در ذات خود علم ندارد اما کار عالمانه می‌کند، قدرت ندارد اما کار مقتدرانه می‌کند.

از مبدأ که بگذریم، درباره هادی و راهنما و انبیا نیز مطالب مخدوش فراوانی دارند؛ مثلاً برخی انبیا را معصوم نمی‌دانند و امکان صدور معصیت و توبه پس از آن را برای انبیای عظام الهی تجویز می‌کنند.

مطلب کنونی در مقام بیان فرق میان فلسفه و کلام نیست که البته این دو فنّ شریف - همانطور که در کلام پنجم گذشت - تفاوت‌هایی با هم دارند، اما سخن این است که تفاوت این دو فنّ نسبت به دین مبتنی بر نوعی مصادره ناموجه دین اسلام به نفع کلام و متکلمان است، و این ناصواب و خطاست؛ چرا که بهترین و متقن‌ترین براهین ضرورت وحی و نبوت را فیلسوفان الهی اقامه کرده‌اند. نتیجه این براهین آن است که وحی و نبوت امری است که ضرورتاً وجود دارد و باید به آن ایمان آورد. حال چگونه می‌توان باور کرد فیلسوفی که جریان وحی و نبوت را ضروری می‌داند، نسبت به آن لایشرط است و هیچ تعهد و التزامی به مضمون آن ندارد؛ اما متکلم درباره وحی بشرطی است و قطعاً به اصول آن وفادار. (جوادی آملی، منزلت عقل در هندسه معرفت دینی، ص ۱۵۸ - ۱۶۰)

گروه محدثان در نسبت فلسفه و کلام با دین گونه دیگری می‌کنند. آنها حکیم و متکلم را در مقابل پیشوایان معصوم علیهم‌السلام فرض کرده و می‌گویند: ما خواهان فهم بیانات ائمه علیهم‌السلام ما را با فلاسفه و متکلمان کاری نیست.

مطلب قابل توجه اینکه دلیلی ندارد فیلسوف الهی و حکیم مثاله یا متکلمی که با اقامه دلیل و برهان قطعی، وحی و نبوت و امامت را اثبات کرده، اینگونه بگوید که: «ما چون برخی چیزها را نمی‌فهمیم نیازمند معصوم علیهم‌السلام هستیم»، هرگز ایشان چنین نمی‌گویند و خود را در عرض امام نمی‌پندارند؛ [چرا که] او نیز همچون دیگر افراد، از شیعیان امام معصوم است و به این تشیع می‌بالد و افتخار می‌کند و بیش از دیگران از مانده نبوت و مآذبه ولایت بهره‌بینه می‌برد. (جوادی آملی، تسنیم، ج ۸، ص ۵۶۵).

- کلام هفتم: عصمت منطق و برهان و حکمت

امام معصوم علیه‌السلام با عقل بشر سخن گفته است. از این رو باید ملاحظه شود عقل از سخن امام معصوم چه می‌فهمد. حکیم و متکلم، "معصوم" نیستند و ممکن است اشتباه کنند. لیکن حکمت و منطق و برهان معصوم





است و اشتباه نمی‌کند. یعنی رابطه بین دلیل و مدلول و حدّ وسط با هر يك از دو حدّ اصغر و اكبر ضروری است؛ به طوری که نه اختلاف‌پذیر است و نه تخلف. بر این اساس نباید فلسفه را با فیلسوف، حکمت را با حکیم، کلام را با متکلم و منطق را با منطقی اشتباه کرد. باید کوشید تا راه اثبات عقاید، بی‌اشتباه طی شود. دلیل حرف فوق این است که اگر عقل و منطق و برهان اشتباه کند، انسان راهی برای تشخیص حق و صدق نخواهد داشت و این همان سفسطه است. و آنگاه که زیرینا از دست انسان گرفته شد، راه اساسی اثبات اصول دین بسته می‌شود؛ زیرا حجیت تمام متون نقلی، بدون واسطه یا با واسطه، به برهان عقلی است که ابزار آن در منطق و مبادی و مبانی آن در حکمت و کلام ثابت می‌شود. اگر راه استدلال معصوم نبوده و هیچ راه بی‌اشباهی وجود نداشته باشد، تمام مبانی و مبادی عقلی (مانند همه حکیمان و متکلمان) اشتباه پذیر بوده در نتیجه هرگز نمی‌توان به هیچ اصلی از اصول اعتقادی یقین حاصل کرد. (جوادی آملی، تسنیم، ج ۸، ص ۵۶۵-۵۶۶).

- کلام هشتم: نقش عقل در فهم شریعت

رابطه عقل با شریعت، نه فقط رابطه مفتاح و کلید است - تا آنکه پس از رسیدن به درب شریعت و گشودن آن هیچ نیازی به مبانی و اصول عقلی نباشد - بلکه در فهم شریعت، اعتبار اصول عقلی بطور کلی منتفی شود - و نه رابطه آن دو با یکدیگر فقط رابطه میزان و ترازوست - تا آنکه عقل قادر به سنجش تمامی داده‌های شرعی باشد - بطوری که تمام ره‌آورد انبیاء را با ترازوی عقل ناقص بشری سنجید شود. بلکه رابطه عقل و شرع رابطه چراغ و مصباح با کالاهای گرانها و متفاوت شریعت است؛ زیرا عقل تنها چون کلید، در باب شریعت را نمی‌گشاید تا نتواند وارد گنجینه شریعت گردد؛ همانطور که کلید بعد از گشودن در گنجینه، هیچ نقشی در تشخیص کالاهای مخزن ندارد. بلکه چون چراغ، هم شریعت را نشان داده و هم امکان استفاده از آن را فراهم می‌آورد. اصول و قواعد عقلی، چون نردبانی هستند که آدمی را به افق شریعت می‌رسانند و در عین حال امکان بهره‌وری از انوار شریعت را نیز فراهم می‌سازند و آدمی تنها با اتکاء به همان نردبان است که می‌تواند از شریعت استفاده کند. بنابر این در هنگام استفاده از شرع هرچند انسان به نتایجی دست می‌یابد که عقل به تنهایی قادر به ارائه آنها نیست، لیکن این نتایج نیز هرگز ناقض اصول عقلی نمی‌باشند. بلکه نتیجه ارشاد و راهنمایی عقل بوده و در امتداد قوانین عقلی هستند. (رحیق مختم، ج ۱، ص ۲۳۹-۲۳۹).

اگر بخواهیم دقیقتر بگوئیم، عقل در کلیات شریعت مثل ضرورت معرفت و وحی و نبی و امام و عصمت و اصل معاد و بهشت و جهنم و همچنین اصل حجّ و روزه و مانند آن از امور کلی مفتاح و مصباح و میزان

است. ولی در جزئیات شریعت، چه در بخش جهان بینی (مثل چگونگی حساب و ایستگاه‌های قیامت و مقدار توقف در قیامت و محدوده صراط مستقیم و صدها مسئله دیگر قیامت) و چه در بخش ایدئولوژی (مثل درباره احرام و تعبدیات محض و هزاران مسئله حرام و حلال و واجب و مستحب) تنها کلید خوبی است تا انسان در کتابخانه را بگشاید و به گنجینه کتابها درآید. ولی با کلید نمی‌توان کتابها را شناخت، بلکه باید از نور چراغ شریعت بهره گرفت.

لذا استدلالیانی که می‌پندارند عقل همه چیز را می‌فهمد و میزان شریعت است و هر چه با ترازوی عقلشان سنجیدنی است، به آسانی می‌پذیرند، وگرنه رد می‌کنند، بدانند که دچار تبعیض شده‌اند و به دام «ایمان به بعض» و «کفر به بعض» درونی: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة/۸۵) افتاده‌اند. (جوادی آملی، تنسیم، ج ۱۲، ص ۷۰۲-۷۰۴)

- کلام نهم: عقل در علم کلام -

مسأله حجیت عقل در علم کلام در بحث حسن و قبح عقلی مطرح می‌شود. دیدگاه‌های کلامی مربوط به حجیت عقل عبارت است از:

۱. عده‌ای، مانند بعضی از «اشاعره»، عقل را در بازار احتیاج سهم نمی‌دانند و با نفی هرگونه ارزش ابتکار و نوآوری از عقل و انکار حسن و قبح عقلی می‌گویند: «عقل حسن هیچ چیزی را درک نمی‌کند». آنچه را که شارع مقدس دستور داده، حُسن است، و آنچه را که نهی کرده، قبیح است. از منظر متفکر اشعری، عقل، مستمع خوبی است، نه متکلم؛ و هرگز قدرت بیان چیزی را از خود ندارد.
۲. بعضی عقل را در احتجاج سهم می‌دانند، ولی آن را زیر مجموعه سنت قرار می‌دهند.
۳. بعضی، مانند محققین از «امامیه»، برای عقل (برهان عقلی) استقلال قائلند و او را صاحب کرسی فتوا می‌دانند. (جوادی آملی، دین‌شناسی، ص ۱۴۰)

- کلام دهم: محقق نصیر الدین طوسی رحمه الله

ابو جعفر محمد بن محمد حسن طوسی معروف به «خواجه نصیر الدین طوسی» و ملقب به القابی چون «استاد بشر» و «عقل حادی عشر»، از فقهاء و حکماء و متکلمان بنام امامیه است. علامه حلی رحمه الله که خود انسان بسیار بزرگی است، در پیشگاه خواجه خاضعانه عرض ادب علمی و از ایشان همراه با تعبیر «سلام الله





«علیه» یاد می‌کند؛ چنان‌که وقتی خود او (خواجه نصیر) در درس نام سید مرتضی را می‌برد، تعبیر «صلوات الله علیه» می‌گوید و چون شاگردان تعجب می‌کنند، می‌فرماید: چگونه بر مرتضی درود فرستاده نشود، حال آنکه خدا در قرآن بر مؤمنان صلوات می‌فرستد: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَیْكُمْ وَوَلَايَکُمْ لِيُخْرِجَکُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ اِلَی التُّورِ﴾ (الاحزاب/ ۴۳)

مرحوم خواجه، حکیم ناموری بوده که به مبانی حکمت مشاء و مراد حکمای مشاء آگاهی کامل داشته و در تحریر و ارائه‌ی مسائل عقلی از توان و تسلط کافی برخوردار بوده و در شبهه‌شناسی نیز وارد بوده است. محقق طوسی رحمته الله را می‌توان جامع کمال‌های علمی دانست، نه فقط ذوالفنون. فرق انسان جامع همه کمال‌های علمی با ذوالفنون در این است که اولی در هر رشته، برتر از متخصص آن رشته می‌باشد و دومی حد اکثر آن است که برابر با متخصص هر رشته باشد؛ زیرا اولی به وحدت حقیقی نائل آمده و دومی از کثرت حقیقی چیزی جز وحدت اعتباری آن علوم نیندوخته است. لذا محقق طوسی رحمته الله برخی از مسائل پیچیده علم کلام را بهتر از متخصص آن رشته مانند (فخر رازی) تحلیل می‌فرماید.

مثلاً در مسأله کیفیت علق غیر واجب الوجود به واجب الوجود، فخر رازی چنین می‌گوید: "خلاف بین حکما و متکلمین لفظی است" و محقق رحمته الله می‌فرماید: "هذا صلح من غیر تراضی الخصمین". [شرح اشارات/ نمط پنجم/ فصل سوم] او سپس به تشریح مبانی اهل کلام و آنگاه به اصول اهل حکمت می‌پردازد و معلوم می‌شود که امام رازی به مبانی آنان درست پی نبرده بوده است. پس از عمق سخنان حکما آگاه بوده و نه از عمق کلمات متکلمان مطلع بوده است، با اینکه خود از صاحب نظران ماهر در این فن بشمار می‌رفته؛ زیرا افق فکری یک متکلم الهی به افق تفکر یک حکیم طبیعی نزدیک تر است تا حکیم الهی؛ چرا که از اقامه برهان وی بر اثبات مبدا چنین استنباط می‌شود. ولی حکیم الهی به عارف متأله نزدیک می‌باشد؛ چرا که برهان صدیقین وی شهادت می‌دهد. از اینجا مقام محقق طوسی رحمته الله و مانند وی معلوم خواهد شد؛ چه اینکه رتبه امام رازی و نظیر او نیز مشخص می‌گردد. (جوادی آملی، تفسیر تسنیم، ج ۱۸، ص ۳۴۴ و ریح مختوم، ج ۱، ص ۲۰ و مهراستاد، ص ۷۱-۷۲)

۲- کلام یازدهم: کتاب «تجريد الاعتقاد»

کتاب «تجريد الاعتقاد» که با نام‌های «تجريد العقائد» یا «تحریر العقائد» و یا «تجريد الکلام فی تحریر عقائد الاسلام» نیز خوانده شده، یکی از کوتاه‌ترین متون کلامی براساس مذهب امامیه است.

در منزلت این کتاب همین بس که شارح آن «علاء الدین قوشچی اشعری» می‌گوید: «تصنیف مخزون بالمعجائب، وتالیف مشحون بالغرائب، فهو وإن كان صغير الحجم، وجيز النظم، لكنه كثير العلم، عظیم الاسم، جلیل البیان، رفیع المكان، حسن النظام، مقبول الأئمة العظام، لم یظفر بمثله علماء الأعصار، ولم یأت بمثله الفضلاء فی القرون والأدوار، مشتمل على إشارات إلى مطالب هی الأمتیات، مشحون بتنبیهاً على مباحث هی المهمات، مملوء بجواهر كلها كالفصوص، ومحتو على كلمات یجری أكثرها مجری النصوص، متضمن لبیانات معجزة، فی عبارات موجزة» إلى آخر ما ذكره. (شرح تجرید العقائد - ص ۱).

این کتاب از زمان تألیفش تا به امروز شروح و تعلیقه‌های بسیاری بر آن نوشته شده است که بعضی از محشین و شارحین آن از اهل سنت هستند.

در اینجا به برخی از این شروح اشاره می‌کنیم:

- ۱- کشف المراد فی شرح تجرید الاعتقاد - علامه حلی
 - ۲- تعرید الاعتماد فی شرح تجرید الاعتقاد - شمس الدین محمد اسفراینی
 - ۳- تسدید القواعد فی شرح تجرید العقائد (شرح فحیم) - شمس الدین محمود بن عبد الرحمان بن احمد اصفهانی
 - ۴- شرح تجرید العقائد (شرح جدید) - علاء الدین علی بن محمد معروف به فاضل قوشچی
 - ۵- شوارق الإلهام فی شرح تجرید الکلام - ملاء عبد الرزاق الهمدانی
 - ۶- البراهین الفاطمة فی شرح تجرید العقائد الساطعة - محمد جعفر استرآبادی معروف به شریعتمدار
 - ۷- القول السدید فی شرح التجرید - سید محمد حسینی
 - ۸- علاقة التجرید - میر محمد اشرف علوی عاملی
 - ۹- التعليق على كشف المراد - حسن زاده آملی
 - ۱۰- التعليقات على كشف المراد - جعفر سبحانی
- این شرح‌ها تا به امروز ادامه داشته که یکی از شروح جدید آن نوشتاری است که پیش رو دارید. یعنی شرح «تحریر الاعتقاد فی شرح تجرید الاعتقاد» که در کلام دوازدهم مقداری در مورد این شرح سخن خواهیم گفت.

- کلام دوازدهم: کتاب «تحریر الاعتقاد»

شکی نیست که فکر ۵ مرحله دارد: ۱- رفتن از مجهول به سمت معلومات؛ ۲- تفحص میان معلومات؛ ۳- بیرون کشیدن حد وسط یا حدود وسطی (یا به تعبیر دیگر، بیرون کشیدن مقدمات لازم برای





استدلال) ۴- تنظیم قیاس (مقدمات را به شکل قیاس مرتب کردن)؛ ۵- استنتاج (حرکت از قیاس معلوم به جانب مجهول و حل کردن آن) و همچنین شکی نیست که مرحله سوم و چهارم از ارکان اصلی فکرنند. حال، مطالب کتاب «تجريد الاعتقاد» در بردارنده مرحله سوم فکر است (یعنی این کتاب مقدمات و حدود وسطای استدلالهای فلسفی و کلامی را بیان می‌کند) و کتاب «تحریر الاعتقاد» رسالت مرحله چهارم را به عهده می‌گیرد (یعنی مطالب کتاب تجريد را در قالب قیاس‌های منطقی تنظیم و مرتب می‌کند). در اینجا لازم است توجه خوانندگان به سه مؤلفه‌ای تدوینی اثر پیش‌رو جلب شود تا از این نوشتار بهره‌وافی و کافی نصیبشان گردد.

۱- تحریر قیاس

تحریر قیاس یعنی برگرداندن قیاس‌های محرف (مثل قیاس ضمیر، قیاس مرخم، قیاس مفصول و مانند آن) به قیاس‌های منظم و مصرح منطقی با شیوه و ضوابط خاص.

حال، از آنجا که استدلال‌های موجود در کتاب‌های فلسفی و کلامی، برهانی است^۱ و برهان چیزی جز قیاس نیست^۲ و قیاس‌های موجود در این نوع کتاب‌ها نوعاً به صورت محرف است، در این نوشتار تمام قیاس‌های کتاب «تجريد الاعتقاد» به قیاس‌های منظم و مصرح تبدیل شده‌اند.

۱- دلیل اینکه استدلال‌های موجود در کتاب‌های فلسفی و کلامی برهان است آن است که علوم حقیقی و عقلی (مثل فلسفه و کلام) بر محور قطع و یقین دور می‌زند و از میان صنعت‌های پنج‌گانه (برهان، جدل، خطابه، مغالطه، شعر)، تنها برهان مفید قطع و یقین است؛ زیرا در «شعر» در حقیقت تصدیقی نیست، و در «مغالطه» اصلاً حقیقت راه پیدا نمی‌کند، و در «جدل» جزء افحام و اسکات خصم هدفی در بین نیست، می‌ماند «خطابه» و آن بیش از مظنه افاده‌ای ندارد و از گمان در علوم حقیقی که در محور قطع و یقین دور می‌زند کاری بر نمی‌آید. (جوادى آملی، عین نضاح، تحریر تمهید القواعد، ج ۱، ص ۱۱۹-۱۲۰) به همین جهت صدرالمتألهین (قدس سره) در بخش‌های متعدد می‌فرماید: «إنما البرهان هو المتبع فى الأحكام العقلية» (صدرالمتألهین، الحکمة المتعالیة فی الأسفار العقلیة الأربعة، ج ۵، ص ۹۱)؛ «و الحق فى الأحكام العقلیة لا يعرف الا بالبرهان لا بالرجال» (همان، ج ۳، ۴۷۵)؛ «و اعلم أن المتبع فى المعارف الإلهیة هو البرهان» (همان، عرشیه، ص ۲۸۶).

۲- زیرا همان‌طور که در تعلیقه گذشته گفته شد تنها برهان مفید قطع و یقین است، و از میان استدلال‌های سه‌گانه (قیاس، استقراء، تمثیل)، تنها قیاس می‌تواند مفید تصدیق جزئی و یقینی شود. لذا برهان چیزی جز قیاس نیست: «أن العلوم الحقیقیة لا يستعمل فیها إلا البرهان، و هو قیاس مؤلف من مقدمات یقینیة» (شیخ اشراق، مجموعه مصنفات، حکمة الإشراق، ج ۲، ص ۴۰)؛ «... یجب علی طالب الحقیقة ألاّ یتبع إلا البرهان... و قد عزوه بآن: قیاس مؤلف من یقینات و علیه فلا یسمی الاستقراء و التمثیل برهاناً» (مظفر، المنطق، ص ۳۱۳-۳۱۴). بنابراین علوم حقیقی (مثل فلسفه و کلام) بر پایه برهان استوارند؛ و برهان بر پایه قیاس؛ پس علوم حقیقی بر پایه قیاس استوار هستند.